مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦٩١

الأربعاء ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد باركن	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألمانيا	السيد شولتز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستوريفا
	بولندا	السيد لفيتسكي
	بيرو	السيد أوغاريلي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد ترويوس يابرا
	جنوب أفريقيا	السيد موليفي
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد إسونو مبينغونو
	فرنسا	السيدة غاسري
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيدة الصباح
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ديكسون

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة بنسودة.

السيدة بنسودة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لعرض التقرير الثلاثين لمكتبي بشأن الحالة في دارفور عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

في حزيران/يونيه، عندما قدمت آخر إحاطة إلى المجلس (انظر S/PV.8554)، شددت على أن الأحداث الأخيرة في السودان تمثل فرصة فريدة لكفالة أن المشتبه بهم الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية فيما يخص الحالة في دارفور بحقهم أوامر بإلقاء القبض سيمثلون أخيرا بين يدي العدالة في محكمة. وحثثت السلطات في السودان والمجلس على اغتنام هذه الفرصة. كما أعربت عن أملي في أن يبدأ السودان حقبة جديدة من التعاون مع مكتبي، وبشكل أعم، مع المحكمة. اليوم وقد شجعتني الأحداث التي وقعت خلال الأشهر الستة الماضية، أكرر تلك الرسائل بمزيد من الثقة في أن السودان سوف يفي بالتزاماته بتحقيق العدالة للضحايا في حالة دارفور.

وخلال الأشهر الستة الماضية، استمرت عملية الانتقال غير العادية في السودان. وفي ١٧ آب/أغسطس، قام المجلس العسكري الانتقالي وقوى الحرية والتغيير بالتوقيع على الإعلان الدستوري، الذي يحدد إطارا سياسيا للأشهر الـ ٣٩ التالية. وفي ٢١ آب/أغسطس، أدى أعضاء المجلس السيادي اليمين، وهو يتألف من ستة مدنيين وخمسة أفراد عسكريين. وبعد ذلك بفترة وجيزة، تم تنصيب حكومة جديدة بقيادة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك.

وقد أسفرت هذه التغيرات السياسية بالفعل عن عدد من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالحالة في دارفور. ومن أهمها، إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض الذي وقعه في ١١ أيلول/سبتمبر المجلس السيادي وتحالف للجماعات المسلحة من جميع أنحاء السودان، بما في ذلك دارفور. ويحدد الإعلان خريطة طريق شاملة للسلام في جميع أنحاء السودان، الهدف النهائي لها هو التوصل إلى اتفاق سلام على الصعيد الوطني. وبالنظر إلى الترابط بين السلام والاستقرار ومنع الجرائم الوحشية، من الضروري أن تلتزم جميع الأطراف بهذه المبادرة وأن تتوقف الجرائم المستمرة في دارفور.

وكما يعلم المجلس، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر بإلقاء القبض على خمسة مشتبه فيهم في حالة دارفور، وما زالت كلها نافذة، على الرغم من التطورات الجارية في السودان. وردا على تقريري الأخير إلى المجلس، أكد ممثل السودان أن التحقيقات التي تجريها النيابة العامة السودانية مستمرة فيما يتعلق بالسيد عمر البشير والسيد عبد الرحيم حسين والسيد أحمد هارون. ويُعتقد أن جميعهم محتجزون في الخرطوم. ومكان وجود المشتبه بهم الاثنين المتبقيين في حالة دارفور، السيد علي كوشيب والسيد عبد الله باندا، غير معروف.

وقد جرت محاكمة السيد البشير في السودان على ارتكاب جرائم مالية. وفي الأسبوع الماضي، في ١٤ كانون الأول/

ديسمبر، أفيد بأنه صدر ضده حكم بالسجن لمدة سنتين. وأشار بيان صدر عن المدعي العام في السودان بعد فترة وجيزة من صدور الحكم إلى أن عددا من القضايا الأخرى ضد السيد البشير لم يبت فيها بعد، بما في ذلك ما يتعلق بالانقلاب الذي وصل به في عام ١٩٨٩ إلى السلطة وبارتكاب جرائم ضد الإنسانية في دارفور.

وفي تقريري الأخير إلى المجلس، شددت على أنه، وفقا للمبدأ الأساسي المتمثل في التكامل المكرس في نظام روما الأساسي، فإن المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها تقع على عاتق الولايات القضائية الجنائية الوطنية. وردا على ذلك، ذكر ممثل السودان الإشارة إلى التكامل، واصفا إياها بأنها ”إيجابية“.

وقد شجعني أنه شدد أيضا على أن ”مكافحة الإفلات من العقاب قضية نبيلة من قضايا العدالة“ وأنها ”تقع أساسا ضمن مسؤولية مؤسسات التحقيق والقضاء الوطنية ذات الصلة“. وعلى الرغم من أن هذا الموقف يتسق تماما مع نظام روما الأساسي، فإن مبدأ التكامل يكفل أنه، في حين أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تقديم الجناة إلى العدالة، فإن ولاية المحكمة الجنائية الدولية تنطبق إذا كانت الدول لا تقوم بمهامها أو غير راغبة أو غير قادرة حقا على ممارسة هذه المهمة.

مع أخذ ذلك في الاعتبار، في الظروف الحالية، وعلى الرغم من التقارير الإعلامية الأخيرة فيما يتعلق بالسيد البشير، فإن المكتب ليس لديه أي معلومات محددة تفيد بأن المشتبه بهم في دارفور يخضعون حاليا لتحقيق أو مقاضاة داخلية على نفس السلوك الإجرامي الذي يزعم ممارسته في أوامر إلقاء القبض الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ستظل تلك القضايا مقبولة أمام المحكمة الجنائية الدولية ما لم يثبت السودان لقضاة المحكمة رغبته وقدرته حقاً على التحقيق مع المشتبه بهم في جرائم دارفور المدّعى ارتكابها في كل مذكرات التوقيف. يجب أن يكفل السودان أن الخمسة المشتبه فيهم لدى المحكمة الجنائية الدولية في حالة دارفور سيمثلون أمام العدالة دون تأخير لا مبرر له، وذلك في محكمة سواء في السودان أو في لاهاي. وبهذه الطريقة، فإن إحالة المجلس للحالة في دارفور إلى مكتبي يمكن أن تسفر أخيرا عن نتائج ملموسة في المحكمة لأجل الضحايا الذين سعى المجلس إلى حمايتهم، ويمكن أن تحرز تقدما صوب تسوية إحالة المجلس للحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وفي حزيران/يونيه أوضحتُ أن مكتبي على استعداد للتواصل مع السودان. ومنذ ذلك الحين، شجعتني التصريحات العلنية التي أدلى بها مسؤولون سودانيون رفيعو المستوى، والتي أبدت التزاماً واضحاً بالمساءلة في السودان. وعلى وجه الخصوص، أعلن رئيس الوزراء حمدوك أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/سبتمبر (انظر A/74/PV.10) أن السودان عازم على الوفاء بالتزامه بمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن الجهود الرامية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز والاستغلال والظلم وعدم المساواة. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أفادت التقارير بأن رئيس الوزراء قام بزيارة دارفور، بما في ذلك مخيمات النازحين حيث أفادت التقارير بأن سكان دارفور طالبوا بتحقيق العدالة. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، رداً على التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن التقييم الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/816)، أخبر ممثل السودان المجلس (انظر S/PV.8643) بأن السودان بات بلداً جديداً يسعى إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي بوصفه عضواً محباً للسلام يسعى إلى التعاون الدولي، وهو ملتزم بالقانون الدولي ويحترم الحقوق الأساسية لمواطنيه.

يجب أن يشمل الالتزام بالقانون الدولي واجبات السودان بموجب ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أن السودان ملزم بقرارات المجلس، بما في ذلك قراره بإحالة الحالة في دارفور إلى

المحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن يشمل احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية للمواطنين السودانيين استعداداً لضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المواطنين السودانيين في دارفور، على النحو المدعى به في مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. أمام السودان الآن فرصة لإظهار هذا الالتزام بالقانون الدولي واحترام القانون الدولي لحقوق الإنسان وذلك بالامتثال لالتزاماته الناشئة عن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) والتعاون مع مكتبي. لقد شددتُ باستمرار على أن هذا التعاون يعدّ أمراً حاسماً في التحقيقات المستقلة والنزيهة التي يجريها المكتب في حالة دارفور. وفي هذا الصدد، يحدوني أمل صادق في أن يُمنح مكتبي في المستقبل القريب إمكانية الوصول إلى السودان لتيسير عملنا ومناقشة سبل المضي قدماً. يقع على عاتق السودان واجب قانوني بأن يتعاون مع مكتبي، عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) والسوابق القضائية لدائرة الاستئناف التابعة للمحكمة. وسيبيّن التعاون مع المحكمة للمجلس وللمجتمع الدولي عموماً بوضوح أن السودان ملتزم بتحقيق العدالة للضحايا في حالة دارفور وأنه قد أوفى بالتزاماته المعلنة وتأكيداته باتخاذ خطوات واضحة وعملية.

وعلى الرغم من التطورات الإيجابية في السودان، بما في ذلك ما يتعلق بعملية السلام، يستمرّ للأسف ارتكاب الجرائم في دارفور. يجب أن تتوقف تلك الجرائم. لا تزال الحالة في دارفور تمثّل أولوية بالنسبة لمكتبي، ويسرّني أن أبلغكم بأن تقدماً كبيراً قد أحرز في التحقيقات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل فريقي رصد الأحداث في دارفور، وعندما تقتضي الظروف سأحقق مع الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الجرائم المرتكبة في دارفور التي تقع ضمن اختصاص المحكمة، وأقدمهم للمحاكمة عند الاقتضاء.

وتفيد التقارير باستمرار الاشتباكات بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة، وأنه قد نتج عنها وقوع حوالي ٦٠ إصابة بين المدنيين. ومن المؤسف أن القتال أدى أيضاً إلى تشريد أكثر من ٣٠٠ ٢ شخص في دارفور، معظمهم من النساء والأطفال، وأدى إلى تفاقم الظروف المعيشية غير المستقرة أصلاً في المخيمات لقرابة مليوني شخص من النازحين في المنطقة. ويساورني قلق بالغ إزاء حقيقة أن العنف الجنسي والجنساني، فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ظل قائماً في دارفور طوال هذا النزاع المسلح الجاري. ومنذ حزيران/يونيه، قامت العملية المختلطة بالإبلاغ عن حالات عنف جنسي وجنساني ضد ١٧ ضحية، بمن فيهم سبعة قصّر، وعن انتهاكات جسيمة مرتكبة ضد ٨٤ طفلا، بمن في ذلك ٣٥ فتاة. وعلى الرغم من أن العملية المختلطة قد حددت مرتكبي تلك الفظائع على أنهم في معظمهم من مقاتلي حركة جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، فقد أشارت أيضاً إلى انتهاكات ترتكبها قوات الدعم السريع، وغيرها من الجماعات.

وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت العملية المختلطة في تموز/يوليه أن عناصر جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد كانت مسؤولة عن الاختطاف المؤقت للعديد من الموظفين المحليين والدوليين في المنظمات غير الحكومية الدولية في المنطقة المحيطة بقولو وجبل مرة، ونهب المعدات الإنسانية البالغة الأهمية. وجاء هذا الحادث المقلق بعد فترة وجيزة من الاستيلاء المزعوم لقوات الدعم السريع على مرافق العملية المختلطة وهو ما ذكرته للمجلس في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV.8554). ويسرني أن أشير إلى أن العملية المختلطة تبلغ الآن عن أن السلطات السودانية قدمت تأكيدات بأن تلك المرافق ستُسلم إلى ولاية دارفور لاستخدامها في أغراض الصحة والتعليم والخدمات الأخرى. وإذ أضع مهام رصد حقوق الإنسان الأساسية تلك في الاعتبار فإني أثني على المجلس لاتخاذه القرار ٢٤٩٥ (٢٠١٩)، بتمديد ولاية العملية المختلطة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وفي البيان الذي أدليت به أمام المجلس في حزيران/يونيه، أعربتُ أيضاً عن القلق العميق إزاء الهجمات المزعومة من جانب القوات الحكومية على المتظاهرين السلميين في الخرطوم في ٣ حزيران/يونيه. وكما يتذكر الحاضرون، يُزعَم أن تلك القوات الحكومية كانت مؤلفة من قوات الدعم السريع، التي تضم أفراداً من ميليشيات الجنجويد سابقاً المرتبطة بارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في منطقة دارفور بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨. لقد أنشأت الإدارة الجديدة منذ ذاك لجنة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء تلك الهجمات. ويحدوني أمل صادق في أن تجري هذه التحقيقات بطريقة مستقلة ومحايدة وعادلة من قبل السلطات المحلية المختصة.

وفيما يتعلق بالأنشطة القضائية الأخيرة، عقدت الدائرة الابتدائية في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر جلسة تمهيدية سرية في قضية السيد عبد الله بندا. وكان الغرض منها هو مناقشة وضع القضية وسبيل المضي قدماً لكفالة مثول السيد بندا للمحاكمة. وكما ذكرت، لم تُنفّذ مذكرة التوقيف بحق السيد بندة، وهو لا يزال هارباً من المحكمة. وفي أعقاب تلك الجلسة التمهيدية، أصدرت الدائرة عدداً من الطلبات، بما في ذلك لتقديم بيانات من جانب الادعاء والدفاع عن موقف كل منهما بشأن المحاكمات الغيابية في الظروف الخاصة بقضية السيد بندا. قُدمت هذه التقارير السرية في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، وتنتظر الأطراف الآن المزيد من التوجيهات من الدائرة.

وسأكون مقصراً إن لم أُعرب عن خالص امتناني للدعم والتعاون القائمين على المباديء اللذين لا يزال مكتبي يتلقاهما من عدد من الدول. وأرحّب على وجه الخصوص بالبيانات العامة التي أدلى بها أعضاء المجلس لتشجيع السودان على التعاون مع مكتبي. وقد حان الوقت لبدء فصل جديد في العلاقة بين السودان ومكتبي يترسخ في الالتزام أخيرا بمثول الأشخاص الأكثر مسؤولية عن الجرائم الفظيعة التي ارتكبت ضد شعب دارفور أمام العدالة. ومكتبي لديه الاستعداد والرغبة للقيام بذلك، ونأمل أن تقابل يدنا الممدودة للتعاون في السعي لتحقيق العدالة بالترحاب من السلطات الجديدة في السودان.

كما يواصل مكتبي الاستفادة من الدعم الأساسي الذي تقدمه مختلف المنظمات والأفراد الملتزمين بقضية العدالة في دارفور. وأود بصفة خاصة أن أعرب عن صادق وخالص تقديري لمجموعات الضحايا في دارفور، التي يعمل فيها كثير من النساء والرجال الشجعان بلا كلل من أجل ضمان تحقيق العدالة في الحالة في دارفور التي لا تزال تشكل مسألة خطيرة في العملية الانتقالية في السودان. وأشعر بالتواضع أمام قوتهم وشجاعتهم وعزيمتهم التي تلهمني.

وسأنتهي من حيث بدأت، بتوجيه طلب بتعزيز دعم السودان والمجلس ومشاركتهما في الحالة في دارفور. فالسودان يواصل رحلته الاستثنائية. وقد نتج عن التزاماته المعلنة بالقانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والعدالة توقعات متجددة بتحقيق المساءلة في حالة دارفور. إن السودان حاليا على الطريق نحو تعزيز السلام والاستقرار. وإذا أمكن تحقيق العدالة للضحايا، فإن ذلك سيكون أمرا أساسيا لتحقيق سلام شامل ودائم في دارفور. وقد استفاد السودان، خلال عمليته الانتقالية، من الدعم الذي يقدمه المجلس ومنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والعديد من الدول والمنظمات الإقليمية. والآن يجب على هذا التجمع القائم على المبادئ أن يحتشد لتقديم دعم قوي للسودان وتشجيعه في سعيه لتحقيق العدالة في دارفور.

واستجابة للتقرير الخاص عن العملية المختلطة، أبلغ ممثل السودان المجلس في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أن السودان اليوم يختلف تماما عن السودان الذي عرفه مجلس الأمن خلال العقود الثلاثة الماضية. وهذه عبارات واعدة يجب أن تترجم إلى أفعال. وأدعو السودان الآن – بدعم من المجلس – وجميع الجهات المعنية بالحالة في دارفور إلى العمل مع مكتبي، وأن يثبت من

خلال ذلك أنه اليوم ملتزم على نحو لا لبس فيه بتحقيق العدالة التي طال انتظارها للضحايا في دارفور. فعلى نحو ما قيل بكل بلاغة في بعض الكلمات الخالدة ”قوس العالم الأخلاقي طويل ولكنه ينحني للعدالة“.

ويجب أن نغتنم الفرصة الآن لاتخاذ خطوات ملموسة لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم التي يزعم ارتكابها في دارفور. وأكرر، أمام المجلس وممثلي السودان هنا اليوم، تأكيد استعداد مكتبي للمشاركة في الحوار والتعاون مع السودان بحيث يمكن تحقيق العدالة في نهاية المطاف لضحايا الجرائم الوحشية في دارفور، سواء في المحاكم السودانية أو أمام المحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها.

وأود أن أوجه انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسة S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشيا مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد ترويولس يابرا (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بالمدعية العامة بنسودة، التي نشكرها على المعلومات التي قدمتها للمجلس بصفتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، التي تسلط الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجه مكتبها.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن ارتياحنا للتقدم المحرز منذ التقرير الأخير. ونرحب ترحيبا حارا بتوقيع إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتحضير للمفاوضات. ويعد ضمان وقف إطلاق النار ووصول الجهات الفاعلة الإنسانية لمختلف مناطق النزاع في السودان أمرا أساسيا إذا أراد المجتمع السوداني مواصلة التقدم نحو تحقيق السلام.

ويسرنا أن نظام العدالة الوطنية يجري تحقيقا في قضايا السيد حسين والسيد هارون والسيد البشير. ونرحب بإدانة السيد البشير مؤخرا والحكم عليه بالسجن لمدة سنتين بتهمة الفساد. بيد إننا نشعر بالقلق من أن الجرائم المذكورة بسيطة وتختلف عن تلك المنصوص عليها في لوائح الاتهام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك نود أن نذكر السلطات الجديدة في السودان بمدى أهمية أن تتعاون الدول مع المحكمة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها.

ونأسف لسقوط خسائر في الأرواح في منطقة جبل مرة جراء المنازعات بين الحكومة وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد. ونحث أطراف النزاع على كفالة حماية المدنيين. كما ندعو أعضاء المجلس إلى توحيد جهودهم للحد من الجريمة في مخيمات اللاجئين التي يقطنها الآلاف من الأشخاص المشردين بسبب النزاع. وترى الجمهورية الدومينيكية أن القضاء على الاعتداء الجنسي بوصفه جريمة حرب يشكل أولوية. ويجب عدم التسامح مع هذه الجرائم، ولا بد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ونحث السلطات السودانية الجديدة على إعطاء الأولوية لمكافحة الاعتداء الجنسي والعنف الجنساني في خطتها. فالتصدي لهذه الأفعال المؤذية يكتسي أهمية بالغة لتحقيق التنمية السلمية والآمنة للأطفال السودانيين والقضاء على العنف ضد المرأة.

ونرحب ترحيبا حارا بالأنباء التي تفيد بأن المباني التابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي استولت عليها القوات المسلحة سيتم تسليمها إلى السلطات بغرض توفير الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وأخيرا، تؤكد الدولة الدومينيكية من جديد دعمها للمحكمة الجنائية الدولية، ونحث المجتمع الدولي على الانضمام

إلى الجهود الرامية إلى مساعدة شعب السودان الشجاع. والقيادة السودانية الجديدة مكلفة بتعزيز حماية حقوق الإنسان والقضاء على الإفلات من العقاب من أجل تعزيز مرونة النهوض بالمجتمع السوداني.

السيدة ديكسون (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أنا أيضا أن أشكر المدعية العامة على تقريرها الثلاثين عن الحالة في دارفور عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وإحاطتها الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس اليوم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر المدعية العامة وفريقها على تفانيهما في متابعة التحقيقات ومواصلة السعي لتحقيق العدالة للضحايا في دارفور.

إن المحكمة الجنائية الدولية تضطلع بدور هام في السعي لتحقيق العدالة ومحاسبة مرتكبي أبشع الجرائم، وتؤيد المملكة المتحدة بقوة الجهود التي تبذلها. فمنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها المدعية العامة (انظر S/PV.8554)، شهدنا تطورات إيجابية في السودان بإبرام الاتفاق بشأن الفترة الانتقالية التي تحدد مسارا لقيادة السودان نحو مستقبل ديمقراطي. ويعد تعيين رئيس وزراء مدني ومجلس وزراء تكنوقراطي خطوة جديرة بالترحيب، وكذلك التعهدات بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون. بيد إنه لا تزال هناك تحديات كبيرة يتعين على الحكومة الانتقالية التصدي لها. ونرحب بالالتزام ببناء نظام قضائي سوداني يتسم بالمصداقية، والتعهد بالسعي لتحقيق المساءلة عن الجرائم السابقة، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة مستقلة للتحقيق في الهجمات الوحشية ضد المتظاهرين في وقت سابق من هذا العام. وستواصل المملكة المتحدة دعم رئيس وزراء السودان والحكومة الانتقالية في هذه الجهود وفي بناء سودان جديد، على نحو ما طالب به الشعب السوداني.

لقد عانى الشعب السوداني نتيجة لتاريخ النزاع الداخلي الطويل في بلده. ولا يمكن نسيان جرائم الماضي، ويجب أن نكفل تحقيق المساءلة. ويشمل ذلك الجرائم المرتكبة خلال النزاع في دارفور، التي خلفت، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ قتيل و ٢,٥ مليون مشرد. وأولئك الضحايا يستحقون أن يروا العدالة تتحقق، فضلا عن التوصل إلى حل طويل الأمد للأسباب الجذرية للنزاع. ولا يزال حوالي مليونا شخص مشردين داخليا في دارفور، وتشعر المملكة المتحدة بالقلق إزاء التقارير الواردة عن استمرار العنف والتشريد في شمال جبل مرة واستقبال عودة المشردين داخليا بالعنف. وذكرت الحكومة الانتقالية أن ضمان السلام الدائم في السودان من أولوياتها وأبدت خطوات إيجابية من خلال العمل مع الجماعات المسلحة والشروع في محادثات سلام.

وترحب المملكة المتحدة بتوقيع الإعلانات في جوبا واستئناف المحادثات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ونواصل حث جميع الجماعات على المشاركة على نحو مثمر ومن دون أي شروط مسبقة في هذه المناقشات. ويجب تحقيق سلام دائم يستند إلى العدالة والمساءلة لضحايا هذا النزاع وشعب السودان.

وإذ ننظر في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام في المنطقة، يجب أن تكون الحالة الأمنية وسلامة المدنيين في دارفور من الأولويات. ونعلم أنه خلال التغيرات الهائلة التي شهدتها السودان كانت الفرص المتاحة للمدعية العامة وفريقها لإحراز التقدم المنشود بشأن هذه القضية محدودةً. ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمتها المدعية العامة ونحيط علماً بأنها قد تمكنت من تعزيز ملف قضيتها. وتجدد المملكة المتحدة مرة أخرى دعوة جميع الدول الأطراف إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ونشجع الحكومة الانتقالية في السودان على التعاون مع مكتب المدعية العامة على نحو بناء بهدف إحراز تقدم فيما يتعلق بهذه القضية. ونحن على استعداد لدعم الإدارة المدنية في سعيها إلى إرساء سيادة القانون في جميع أنحاء السودان وكفالة أن يخضع المسؤولون عن الجرائم المروعة التي ارتكبت في السودان للمساءلة وألاّ تتكرر تلك الفظائع.

وأخيرا، نشكر مرة أخرى المدعية العامة وفريقها على التزامهم المستمر بإحراز التقدم في التحقيقات التي يجرونها، رغم القيود المفروضة منذ أمد طويل على سبل الوصول إلى الأدلة وعدم التعاون. ونحثهم على مواصلة هذا العمل الهام والسعي إلى تحقيق العدالة لضحايا النزاع في دارفور.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود بدوري أن أشكر المدعية العامة بنسودة على إحاطتها الإعلامية وتقريرها.

وبوصف المحكمة الجنائية الدولية جهة فاعلة رئيسية في النظام المتعدد الأطراف ومحكمة دائمة ذات نطاق عالمي، فإنها تستلزم تعاوننا الكامل جميعا. ويجب أن تكون قادرة، أكثر من أي وقت مضى، على الاضطلاع بنجاح بالمهام المسندة إليها، ألا وهي تحقيق عدالة مستقلة ونزيهة عند تعذُّر ذلك على المحاكم الوطنية، فضلا عن إنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم، ومن ثم، الإسهام في جهود تحقيق الاستقرار والمصالحة. ولا تزال المحكمة مسؤولة عن الاضطلاع بتلك المهام في دارفور اليوم، بعد ١٤ عاماً من اعتماد المجلس للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وتكرر فرنسا تأكيد دعمها للعمل الذي اضطلع به مكتب المدعية العامة وأفرقتها – التي نشيد بها بدورنا – لتحقيق العدالة لضحايا الجرائم التي ارتكبت. وفرنسا مقتنعة بأن هذا الشرط ضروري لنجاح عملية الانتقال السودانية. ولا بد من جعل مكافحة الإفلات من العقاب بالفعل مسألة ذات أولوية من أجل المضي قدماً صوب إرساء نظام عادل وديمقراطي. ونرحب بالتزامات رئيس الوزراء حمدوك في هذا الصدد، وندعو السلطات السودانية بوجه خاص إلى توفير ما يلزم من وسائل للجنة التحقيق في أحداث ٣ حزيران/يونيه حتى تضطلع بعملها بصورة مستقلة. وينبغي أن تتيح لنا نتائج ذلك التحقيق تسليط الضوء على الفض العنيف للاعتصام وتحديد هوية المسؤولين عن ذلك، الذين يجب أن يخضعوا للمساءلة عن أعمالهم أمام المحاكم.

ولا تزال الحالة في دارفور هشة. إذ واصلت الأعمال القتالية حصد أرواح عشرات المدنيين خلال الفترة المشمولة بالتقرير وشردت عدة آلاف من الأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال. وما زالت النساء والفتيات يعانين من العنف الجنسي والجنساني، في حين يستمر ارتكاب جرائم خطيرة بحق الأطفال. وفي هذا الصدد، تود فرنسا بدورها أن تؤكد مجددا على الدور الحاسم الذي تضطلع به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في حماية السكان المدنيين والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، ترى فرنسا، رغم الحالة المتردية، أن العملية الانتقالية فرصة لفتح صفحة جديدة بين السلطات السودانية والمحكمة الجنائية الدولية من شأنها أن تمكن السودان من الوفاء أخيرا بالتزاماته بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وندعو السودان إلى السماح لأفرقة المدعية العامة بالسفر إلى دارفور. فسيكون ذلك بمثابة إشارة قوية من شأنها أيضا أن تتيح إقامة الحوار اللازم لنسج علاقة ثقة.

وترحب فرنسا باعتقال واحتجاز ثلاثة من المشتبه بهم الخمسة من دافور المطلوبين من المحكمة الجنائية الدولية. كما نحيط علما بقرار المحكمة الوطنية الصادر يوم السبت الماضي بالحكم على السيد البشير بسنتي سجن لأعمال فساد، فضلا عن القضية المرفوعة على أولئك المسؤولين في المقام الأول عن انقلاب عام ١٩٨٩. وندعو السلطات السودانية إلى محاكمة المسؤولين عن الجرائم المزعومة المفصلة في مذكرات التوقيف ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية أو إلى تقديمهم إلى المحكمة، وفقا لمبدأ التكامل. وستثبت هذه التطورات بشكل ملموس للغاية التزام السودان باتخاذ خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة والسلام، والاعتراف بضحايا الجرائم المرتكبة في دارفور. وفي الوقت نفسه، نأمل أن تفضي المفاوضات مع الجماعات المسلحة في دارفور وفي ولايتين من ولايات السودان، التي استؤنفت لتوها في جوبا، إلى اتفاق يتيح بناء السلام الدائم. ونشجع الجماعات المسلحة كلها على الانضمام إلى عملية

التفاوض هذه من دون تأخير. وقد قمنا، بهذه الروح، بتيسير عقد اجتماع بين رئيس الوزراء حمدوك وعبد الواحد النور في باريس في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت الصين إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المدعية العامة بنسودة.

ونلاحظ أن الحالة السائدة في منطقة دارفور في السودان قد شهدت في الآونة الأخيرة كثيراً من التحسن. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى بذل جهود متضافرة وتوفير المزيد من المساعدة إلى منطقة دارفور حتى تتمكن من تحقيق السلام الدائم، والأمن والتنمية المستدامة. وذلك لخدمة المصالح المشتركة للسودان وبلدان المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراماً كاملا سيادة السودان القانونية وتفادي التدخل في شؤونه الداخلية. كما ينبغي أن يولي أهمية لمطالب الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي المشروعة المتعلقة بعمل المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في دارفور واحترام آراء الحكومة السودانية. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام، والاستقرار والتنمية في منطقة دارفور. ولا يزال موقف الصين بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية بشأن الحالة في دارفور ثابتاً.

السيد إيسونو مبنغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أولا أن أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على إحاطتها الإعلامية بشأن التقرير الثلاثين عن أنشطة المحكمة التي تمت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفقا للفقرة ٨ من القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وعلى النحو المبين في التقرير، فقد اتخذت الإدارة الجديدة في دارفور خطوات هامة لكفالة السلام، والأمن والاستقرار في البلد. وهو أمر يستحق تقدير جميع الأطراف وثناءها بالنظر إلى التطورات السياسية الهامة التي تحققت في دارفور. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع مجلس السيادة وائتلافٍ من الجماعات المسلحة في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك في دارفور، على إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض في ١١ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يكون بالوسع تنفيذ خريطة الطريق المحددة في الإعلان، وأن يشهد شعب السودان التوقيع على اتفاق السلام الذي يستحقه وقد طال انتظاره.

وفيما يتعلق بالمحكمة، يجدر بنا أن نتذكر أنها أنشئت لغاية محددة، ونتوقع منها الوفاء بولايتها بكفاءة، ونزاهة وشفافية في السودان. إذ يستحق جميع الضحايا في دارفور أن تُحقق لهم العدالة، أما المساءلة فأساسية لتحقيق سلام مستقر ودائم في دارفور. ولذلك، لا بد من تقديم جميع مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية إلى العدالة. ومع ذلك، لا زلنا نشهد تقدما بطيئا أو محدوداً على صعيد الأنشطة القضائية، بما فيها تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما نلاحظ أنه رغم الأنشطة التي اضطلعت بها المحكمة للوفاء بولايتها، لا تزال بعض الدول تحجم عن التعاون مع المحكمة، بما فيها حتّى دول أطراف في نظام روما الأساسي. ولهذا السبب، بوصفنا من البلدان التي ليست طرفا في النظام الأساسي، نأمل ألا تواصل المحكمة الجنائية الدولية العمل سوى باعتبارها مؤسسة تكميلية تولي الأولوية للاجتهاد القضائي السوداني، ومن ثم توحد الجهود الإقليمية والدولية من أجل تعزيز قدرة السودان على تعزيز سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. ونرى أن ما من شيء عدا الجهود المشتركة والثقة المتبادلة بين الأطراف والمؤسسات سيمكن السودان من تحقيق الاستقرار والسلام والازدهار. وفي تلك العملية، يجب احترام سيادة السودان وسلامته الإقليمية.

وأخيرا، إن موقف غينيا الاستوائية من المحكمة معروف جيدا. ولذلك السبب، لا ينبغي تفسير أي تعليقات يدلي بها وفد بلدي فيما يتعلق بأي من أنشطة المحكمة الجنائية الدولية على أنه اعتراف بولايتها القضائية التي نرفضها.

السيد بيكستين دو بويتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المدعية العامة فاتو بنسودة على إحاطتها.

لقد شهدنا تطورات كبيرة في السودان في الأشهر القليلة الماضية. ومن هذا المنطلق، دعا وفد بلدي، في حزيران/يونيه، خلال جلسة الإحاطة السابقة (انظر S/PV.8554) بشأن الحالة في دارفور التي قدمتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية للمجلس، إلى بدء فصل جديد في تاريخ العلاقات بين المحكمة الجنائية الدولية والسودان. ولا بد لنا من الترحيب بآخر التطورات المشجعة. ففي البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء حمدوك هنا في نيويورك خلال الأسبوع الرفيع المستوى (انظر A/74/PV.10)، أدرج ضمن أولوياته احترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون وتطوير عمليات العدالة الانتقالية. وبالإضافة إلى ذلك، ألقي القبض على العديد من المشتبه بهم الصادرة بحقهم مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية، والتحقيقات جارية معهم، كما أدين الرئيس السابق للسودان، عمر البشير، بارتكاب جرائم مالية. ومع ذلك، نلاحظ أنه ليس ثمة ما يشير إلى أن تلك التحقيقات تتعلق بالجرائم التي تطالب بشأنها المحكمة الجنائية الدولية بالمشتبه فيهم المعنيين.

ولا تزال بلجيكا تؤمن أن الحكومة الانتقالية لديها فرصة فريدة بتحقيق العدالة للضحايا أخيرا. وكما أشارت المدعية العامة توا، وفقا لمبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، هناك خياران متاحان أمام السلطات السودانية للوفاء بالتزاماتها الدولية: يمكنها أن تقرر أن تحاكم المشتبه فيهم الخمسة بنفسها أو أنها لا تستطيع القيام بذلك، وعليها بالتالي أن تتخذ التدابير اللازمة لإلقاء القبض على الأشخاص المعنيين وإحالتهم إلى المحكمة.

وندعو الحكومة الانتقالية إلى الاستجابة، في الأجل القريب، لطلب التعاون المقدم من مكتب المدعية العامة. ويتمثل الهدف من ذلك في البدء في حوار يكفل اتخاذ إجراءات قضائية فعالة، سواء في لاهاي أو السودان بدعم من المحكمة الجنائية الدولية، إذا لزم الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن تيسر السلطات السودانية وصول مكتب المدعية العامة إلى أراضيها لتمكينه من الاتصال بالشهود الرئيسيين وجمع أدلة إضافية. وينبغي لنا أن نشير إلى أنه وفقا لقرار المجلس ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، وعلى النحو الذي أكدته دائرة الاستئناف في المحكمة في أيار/مايو، لا يزال السودان ملزما بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ومدعيتها العامة.

ونرى أن الحالتين في دارفور وفي باقي أنحاء السودان مرتبطان ارتباطا لا انفصام له. ونشجب استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما العنف الجنسي والجنساني والعنف ضد الأطفال. وبالنظر إلى السياق الحالي، فإن دعم المجلس للمحكمة، التي لا تزال لديها الولاية القضائية على أخطر الجرائم المرتكبة في دارفور منذ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢، يكتسي أهمية أكثر من أي وقت مضى. وقد ازدادت نداءات الشعب والمجتمع المدني في دارفور الداعية لتحقيق العدالة لضحايا الجرائم المرتكبة بشكل كبير منذ بدء العملية الانتقالية. فهم مفعمون بالأمل، ولا يمكننا أن نتجاهل أن تحقيق العدالة سيشكّل جزءا لا غنى عنه من أي حل لتحقيق السلام الدائم في دارفور، كما هو الحال في بقية السودان.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أولا أن نلاحظ أن التوقيع على الإعلان الدستوري المؤقت شكّل خطوة هامة على طريق تحقيق الاستقرار في السودان على المدى الطويل. ونود أن ننوه بجهود الوساطة التي بذلها كل من إثيوبيا والاتحاد الأفريقي في عملية التفاوض والتي شكّلت تجسيدا عمليا لمفهوم الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية. ومع ذلك، يجب أن نعترف بفضل شعب السودان نفسه، الذي تمكن من التغلب على خلافاته والتوصل إلى اتفاق في ظل ضغوط خارجية شديدة

ومتواصلة لم يكن الغرض منها مساعدة الأطراف على الشروع في المفاوضات بل مجرد التلاعب في المشهد السياسي في الخرطوم ليتلاءم مع مصالحها وحدها.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة في دارفور، فإننا نشهد تحسنا ملحوظا في الحالة الأمنية ودرجة من التطبيع على الجبهة الإنسانية. ولم تتغير الديناميات العامة في المناطق التي انسحب منها أصحاب الخوذ الزرق بالفعل. والأهم من ذلك، لم تنشأ أي اتجاهات أمنية سلبية. ولا تغير الاشتباكات المتفرقة في منطقة جبل مرة بين القوات الحكومية وحركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، الذي لا يزال المخرب الرئيسي لعملية السلام، من هذا التقييم شيء. وفي ذلك الصدد، نرى أنه سيكون من الضروري مواصلة التخفيض التدريجي لقوام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وانسحابها تدريجيا. ويحدونا الأمل في أن يساعد إجراء الحوار مع السلطات السودانية على تهيئة الظروف الملائمة وتحديد معايير الدعم الدولي اللاحق لعملية السلام في دارفور. وتتصل التحديات التي تواجه دارفور الآن ببناء السلام وليس بحفظ السلام. وقد حان الوقت للتركيز على إعادة بسط سلطة الدولة في دارفور وعلى تنميتها الاقتصادية، وهذا ما ينبغي إيلاء الأولوية له الآن.

أما بالنسبة لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بدارفور، فقد قرأنا أحدث تقرير للمدعية العامة بنسودة. ولم نشهد، كما عهدنا، إحراز أي تقدم في عملها. وبالتالي لم يتغير رأينا ولا نهجنا في هذا الصدد.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أشكر السيدة فاتو بنسودة على إحاطتها الشاملة جدا. وقد أحاط وفد بلدي علما بالتقرير الثلاثين للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بشأن التحقيق في الحالة في دارفور المقدم عملا بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وسأركز اليوم على ثلاث مسائل،

أولها التطورات الأخيرة في السودان. لا تزال الحالة الأمنية في دارفور مستقرة نسبيا، مع القليل من التغيرات في الاتجاهات التي نشأت منذ عام ٢٠١٦. ولقد شهدنا منذ آخر إحاطة قدمتها السيدة بنسودة في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8554) بعض التطورات الملحوظة التي تتيح فرصة حقيقية لتحقيق سلام عادل وشامل في دارفور. فقد أنشئت حكومة انتقالية الآن بل واتخذت خطوات هامة من أجل تحقيق السلام في دارفور. ونشعر بالتفاؤل إزاء محادثات السلام الجارية التي تضم، لأول مرة في تاريخ السودان الحديث، جميع الجماعات المسلحة في البلد تقريبا. وقد أيدت إندونيسيا اعتماد القرار ٢٤٩٥ (٢٠١٩) في تشرين الأول/أكتوبر، الذي جدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لمدة ١٢ شهرا، تمشيا مع طلب رئيس وزراء السودان. ونؤيد تأييدا تاما تركيز ولاية العملية المختلطة على دعم عملية السلام وتنفيذ أي اتفاق للسلام. وينبغي أن تشكّل هذه المكاسب نقطة انطلاق نحو إحراز مزيد من التقدم الملموس، بما في ذلك تحقيق السلام المستدام والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي.

ثانيا، فيما يتعلق بالعديد من التحديات المستمرة في الميدان، لا يزال هناك العديد من أسباب النزاع التي يتعين معالجتها. فالمشردون داخلياً يواجهون تحديات أمنية ولا يمكنهم الحصول على الأراضي والفرص الاقتصادية. ويشدد وفد بلدي باستمرار على ضرورة توفير الحماية الكاملة للمدنيين ومراعاة القانون الإنساني الدولي. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الحوادث التي كان لها تأثير على حقوق الإنسان وحالة الحماية، والتي لا تزال تحدث في جميع أنحاء دارفور وتستهدف أكثر الفئات ضعفًا. ويشمل ذلك الأشخاص النازحين داخلياً والنساء والأطفال. إننا نعرب عن عميق مواساتنا للضحايا ولشعب السودان الذي تأثر بالنزاع في بلده. وهناك حاجة ملحة لدعم المساءلة وضمان استعادة السودانيين ثقتهم في مؤسسات إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية.

يقودني ذلك إلى نقطتي الثالثة المتعلقة بإجراءات المحكمة الجنائية الدولية. يجب أن تكون الجهود المبذولة لتحقيق العدالة جزءًا من الجهود الأوسع نطاقا لتحقيق السلام في دارفور. وفي حين أن السلام لا يمكن أن يكون كاملاً أو مستداماً بدون تحقيق العدالة، فإن العدالة لا يمكن أن تتحقق في غياب السلام. ويتحمل مجلس الأمن مسؤولية ضمان امتثال السودان لأحكام القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وفي الوقت نفسه، وفقًا لنظام روما الأساسي، فإن دور المحكمة الجنائية الدولية مكمل للاختصاص الجنائي الوطني. ويعتقد وفد بلدي أن إحالة الحالة في دارفور ينبغي ألا تلغي مبدأ التكامل أو أن تمنع المحاكم الوطنية السودانية من ممارسة اختصاصها. وبينما ندعو السودان إلى تحمل هذه المسؤوليات بسرعة وبشكل صحيح، يجب علينا أيضًا تمكين السلطة القضائية في السودان من ممارسة سيادتها، بما في ذلك من خلال بناء قدرات النظام القضائي بشكل كاف.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة بشأن تقرير المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في دارفور عملاً بالقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) ويثني على المدعية العامة فاتو بنسودة على إحاطتها المفصلة.

تحيط كوت ديفوار علما بارتياح بالتغيرات السياسية التي حدثت في السودان خلال الأشهر الماضية وتأثيرها الإيجابي على البلد بأكمله، بما في ذلك في منطقة دارفور. وبناء على ذلك، يشيد وفد بلدي بجهود رئيس الوزراء السوداني، السيد عبد الله حمدوك، في السعي لتحقيق السلام والاستقرار للشعب السوداني بوجه عام ولشعب دارفور بشكل خاص. ويرحب بلدي أيضا بمبادرات الوساطة والدعم التي قدمتها بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لقيادة الأطراف السودانية نحو التوصل إلى حل سياسي لهذا الصراع الذي أودى بحياة العديد من الضحايا.

ورغم التقدم المحرز، لا تزال الحالة في دارفور محفوفة بالمخاطر، كما يتضح من المصادمات المتفرقة بين القوات الحكومية وعناصر من جيش تحرير السودان، فصيل عبد الواحد في جبل مرة واستمرار النشاط الإجرامي في المنطقة. ولا يزال وفد بلدي يساوره القلق إزاء الادعاءات المتكررة بانتهاكات حقوق الإنسان والعنفالجنسي والجنساني المرتكب ضد الناس. لذلك من المهم اتخاذ التدابير اللازمة بشكل عاجل لضمان توفير الحماية الكاملة للمدنيين واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

ونظراً لالتزامنا الثابت باحترام حقوق الإنسان واستناداً إلى تجربتنا الخاصة، تؤكد كوت ديفوار من جديد أن مكافحة الإفلات من العقاب ومبدأ المساءلة أمران لا بد منهما لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية وإقامة سلام دائم في دارفور. لذلك تشيد كوت ديفوار بالأنشطة الجديرة بالثناء لمكتب المدعية العامة في تعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة في دارفور. ويرحب بلدي أيضا بالتزام السلطات السودانية وتصميمها على الاستجابة الفعالة لحاجة ضحايا الأزمة لتحقيق العدالة. وفي هذا الصدد تحث كوت ديفوار المحكمة على دعم جهودها في تنفيذ القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

إن بلدي يدعو إلى تعاون صريح بين المحكمة والسلطات السودانية الجديدة من خلال اتخاذ تدابير مشتركة لتعزيز المساءلة وتعزيز المؤسسات القضائية الوطنية. ويرى وفد بلدي أن السودان يحتاج إلى دعم متعدد الجوانب أكثر من أي وقت مضى للحيلولة دون تكرار النزاع. ولن يتحقق نجاح العملية السياسية وبناء السلام إلا من خلال إشراك جميع الأطراف الفاعلة دون الإقليمية والإقليمية والدولية.

في الختام تكرر كوت ديفوار دعوتها إلى التعاون البناء بين المحكمة الجنائية الدولية والدول والأطراف الفاعلة المشاركة في عملية حل الأزمة في دارفور. ويؤكد بلدي مجددا دعمه الكامل للمدعية العامة ومكتبها في التزامهما بتعزيز العدالة.

السيدة الصباح (الكويت): أشكر السيدة فاتو بنسودة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ونحيط علما بما ورد في إحاطتها حول التقرير الثلاثين للمحكمة بشأن السودان.

لقد دخل السودان عهدا جديدا عنوانه الحرية والسلام والعدالة وأن إقليم دارفور الذي خرج من مرحلة النزاع وبدأ مرحلة بناء السلام هو جزء لا يتجزأ من السودان الذي يتطلب في المرحلة الحالية تعاملا من مجلس الأمن وفق المعطيات الجديدة والمتغيرات على أرض الواقع، خاصة في ظل استمرار العملية السلمية مع الحركات السودانية سعيا لتحقيق السلام وكذلك العدالة التي يجب أن تكون نابعة من توافق السودانيين وقانونهم الوطني أولا.

بناء على ماسبق، نتمنى ألا تقف إجراءات المحكمة الجنائية الدولية حجر عثرة أمام جهود تحقيق السلام في السودان وان يترك الأمر للسودانيين للمضي قدما بالعملية الانتقالية وتعزيز الأمن والاستقرار في السودان بما يحقق آمال وتطلعات أبناء شعبه الشقيق.

إن قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن رئيس جمهورية السودان السابق عمر البشير لم يحظ بدعم المنظمات الإقليمية التي ينتمي السودان إليها كجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، وتلك المنظمات جزء من الشراكات الدولية الإقليمية للأمم المتحدة وفق ما ورد في الفصل الثامن من الميثاق.

إن دولة الكويت وبما أنها على مشارف الانتهاء من فترة عضويتها في مجلس الأمن وباعتبارها العضو العربي في المجلس، نذكّر مجددا بقرار القمة العربية الثانية والعشرين، رقم ٥١٤ المتخذ في مدينة سرت عام ٢٠١٠ وهو الموقف العربي تجاه إجراءات المحكمة الجنائية الدولية، حيث يرفض القرار العربي المذكور تسييس مبادئ العدالة الدولية واستخدامها في الانتقاص من سيادة الدول ووحدتها واستقرارها.

ختاما، وحيث أن هذه المناقشة هي الأخيرة التي يشارك فيها بلدي فيما يخص هذا الموضوع، فإننا نجدد التزامنا باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة بما فيها تلك التي تدعو إلى احترام سيادة الدول، فإننا نؤكد أهمية احترام سيادة السودان واستقلاله.

السيد أوغاريلي (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون لعقد هذه الجلسة والإحاطة المفيدة التي قدمتها المدعية العامة فاتو بنسودة.

ترحب بيرو بالتطورات السياسية التي حدثت في السودان منذ اتفاق ١٧ آب/أغسطس السياسي الذي يهدف إلى إنشاء حكومة انتقالية بقيادة مدنية. ونرحب أيضا بالتوقيع على الإعلان الدستوري وإعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض الذي يشكل خارطة طريق واتفاقا لبناء الثقة. ومن المهم أيضًا الجهود التي يبذلها مجلس السيادة والحكومة لجلب مجموعات مسلحة ليست طرفًا بعد في تلك الاتفاقات إلى طاولة المفاوضات، ولا سيما جيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد، الذي لا يزال يشكل تحديًا أمنيًا خاصة بالنسبة للسكان المدنيين والعاملين في المجال الإنساني في منطقة جبل مرة، والذي تؤدي تصرفاته إلى نزوح المزيد من المشردين داخلياً.

كما يسعدنا زيارة السلطات السودانية الجديدة دارفور وإعرابها عن استعدادها لتوطيد السلام في تلك المنطقة، بما في ذلك تلبية مطالب الضحايا بتحقيق العدالة وتطوير علاقة بناءة للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ويشمل ذلك، تمشيا مع مبدأ التكامل، تمكين المحكمة من الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية، وهي الحيلولة دون إفلات مرتكبي أخطر الجرائم من العقاب. ويجب أن نضمن، بصفة خاصة، أن الجرائم التي اتهم بها الرئيس السابق عمر البشير، علاوة على التي اتهم بها المشتبه فيهم الآخرين بموجب مذكرة الاعتقال الحالية، تخضع للمساءلة.

وبالمثل، سيكون من الضروري للسلطات السودانية – وكذلك جميع الدول – عدم ادخار أي جهد للوفاء بالالتزام

بإلقاء القبض على المتهمين الفارين المشتبه في ارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية وتسليمهم. وسيكون من المهم للمحكمة الجنائية الدولية، علاوة على ذلك، أن تتعاون مع الحكومة السودانية لتحقيق تلك الأهداف. ونود أن نعيد تأكيد دعمنا، في ذلك السياق، للعمل الهام الذي تضطلع به المدعية العامة للمحكمة وفريقها. إننا نشجعها على مواصلة جهودها الرامية إلى الوفاء بولايتها والتمسك بقيم نظام روما الأساسي.

ونعتقد أن من الضروري إعادة التأكيد على ضرورة أن تتعاون الدول، بمن في ذلك أعضاء مجلس الأمن، مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعية العامة لتحقيق العدالة على الجرائم التي ارتكبت في دارفور. ونحن مقتنعون بأنه يجب فهم مسؤولية المجلس الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين واختصاص المحكمة بأخطر الجرائم على أنهما مهمتان متكاملتان ومترابطتان. ويشكل ذلك التزاما قطعناه على الولاية القضائية العالمية ولضحايا الفظائع المرتكبة في دارفور.

السيد شولتز (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها الشامل عن الحالة في السودان، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية القضائية على الجرائم والفظائع وانتهاكات حقوق الإنسان البالغة الخطورة التي ارتكبت في دارفور.

تقف ألمانيا شاهدة بمزيد من الاحترام على التطورات السياسية الواعدة ولكن هشة في السودان. سنواصل دعم السودان في طريقه إلى تشكيل حكومة مدنية حقيقية، تشكل على أساس انتخابات حرة، بغية الوفاء بالتطلعات الديمقراطية للشعب السوداني. وتشمل التطلعات الديمقراطية للشعب السوداني بالضرورة عدالة انتقالية يملك زمامها السودانيون، وهو السبب في أننا نتطلع إلى معرفة المزيد عن أفكار الحكومة الانتقالية بشأن العدالة الانتقالية.

فالحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والانتخابات الحرة عوامل رئيسية في الطريق إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين. كما نعلم أن المصالحة أمر أساسي لتحقيق تلك الغاية، ولكنها لا يمكن أن تحدث إلا عندما يخضع المسؤولون عن الفظائع، ولا سيما في نزاع دارفور، للمساءلة والملاحقة القضائية. ولذلك فإن ألمانيا تشجع السلطات في السودان على أن تكفل المساءلة وأن تمضي قدما نحو المستقبل من خلال معالجة الماضي. فإنهاء الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم أمر بالغ الأهمية لمنع المزيد من الجرائم الخطيرة ويشكل الأساس لمستقبل سلمي ومزدهر للبلد. إننا نتفق مع المدعية العامة أن المساءلة عن الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي والاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان شروط مسبقة لا غنى عنها لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية في السودان.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المشمولة بنظام روما الأساسي ومقاضاة مرتكبيها، وفقا لمبدأ التكامل، على عاتق الدول الإقليمية. وقد أحطنا علما على نحو جيد، في ذلك الصدد، بالبيان الصادر عن المدعي العام السوداني، كما أفادت المدعية العامة بنسودة، بعد وقت قصير من صدور الحكم على السيد البشير، الذي أشار إلى أن عددا من القضايا الأخرى لا تزال قيد النظر في مواجهته، بما في ذلك ما يتعلق منها بانقلاب عام ١٩٨٩ الذي أوصله إلى السلطة وبالجرائم ضد الإنسانية في دارفور.

ولكن إذا لم يكن تحقيق العدالة في الجرائم بموجب القانون الجنائي الدولي تشكل جزءا من الولاية القضائية الوطنية، يتعين على السودان أن يتعاون مع الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية من أجل ضمان المساءلة. وتؤيد ألمانيا المحكمة الجنائية الدولية تأييدا قويا فيما يتعلق بتحقيقاتها المتعلقة بجميع الجرائم الخطيرة المرتكبة منذ عام ٢٠٠٥. فلا يمكن أن تمر هذه الجرائم من دون عقاب.

وكذلك أحطنا علما على نحو جيد ببيان المدعي العام فيما يتعلق بتأكيد ممثل السودان أن التحقيقات التي تجريها النيابة العامة السودانية لا تزال مستمرة فيما يتعلق بالسيد البشير والسيد عبد الرحيم حسين والسيد أحمد هارون. ويُعتقد أن جميعهم محتجزون في الخرطوم. ونرى أن من المهم للغاية أن يواجهوا العدالة في نهاية المطاف فيما يتعلق بمسؤوليتهم عن الحالة في دارفور ليس فقط بموجب تهم الفساد ولكن على الأحداث التي وقعت خلال السنوات الماضية.

وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما الدول الأعضاء في مجلس الأمن، إلى مواصلة دعمها للمحكمة من أجل إنهاء الإفلات من العقاب. كما ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي أن تنظر في القيام بذلك.

السيد موليفي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في السودان. تظل جنوب أفريقيا تؤيد التنفيذ الكامل للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥)، الذي أحال الحالة في دارفور إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وترحب جنوب أفريقيا بتقرير المدعية العامة وتظل تدعو المحكمة الجنائية الدولية إلى إجراء محاكمات فعالة وعادلة وفقا للولاية المسندة إليها. وفي الوقت نفسه، نواصل التأكيد على مبدأ التكامل، الذي يدعم إطار نظام روما الأساسي، مع تحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.

وترحب جنوب أفريقيا بالاتفاق الذي وقع في ١٧ آب/أغسطس بين قوى الحرية والتغيير والمجلس العسكري الانتقالي في السودان بشأن إنشاء حكومة ومؤسسات انتقالية جديدة بقيادة مدنية. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بتنصيب رئيس الوزراء والمجلس السيادي في ٢١ آب/أغسطس. ونشدد على أن تلك خطوات هامة لتحقيق السلام والأمن لشعب السودان. وترحب جنوب أفريقيا بدور الوساطة الحيوي الذي أضطلع به الاتحاد الأفريقي وإثيوبيا، فضلا عن الدعم الذي قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وغيرها في المجتمع الدولي.

إننا نشعر بقلق بالغ إزاء استمرار العنف والخسائر في الأرواح في دارفور، كما أشارت المدعية العامة في تقريرها. وتعرب جنوب أفريقيا عن استيائها من أن العنف كان موجها ضد المدنيين بصفة خاصة. ومما يثير القلق بوجه خاص هو أن النساء والأطفال لا يزالون أكثر الفئات ضعفا وتأثرا بالعنف الجنسي، الذي لا يزال يشكل سلاحا من أسلحة الحرب في دارفور. وتدعو جنوب أفريقيا القوات العسكرية والأمنية إلى ضمان الحماية الكاملة للمدنيين واحترام حقوق الإنسان والحريات في دارفور.

ونحث جميع أصحاب المصلحة في السودان على الدخول في حوار بناء من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلد. وفي ذلك الصدد، يظل الدعم المقدم من جميع الجهات المعنية في المجتمع الدولي حيويا، وهو أمر في غاية الأهمية كذلك للاستقرار الإقليمي.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): إذ أن هذه هي المرة الأخيرة التي نأخذ فيها الكلمة بصفتنا عضوا في مجلس الأمن، بحضور المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية في القاعة، أود أن أعيد تأكيد دعم بولندا المتواصل والثابت لها ولمكتبها. لا يزال مكتب المدعي العام والمحكمة الجنائية الدولية كليهما يؤديان دورا حاسما في مكافحة الإفلات من العقاب وكفالة المساءلة. ويأتي عملهما، في ذلك الصدد، في صميم ولاية مجلس الأمن، لأنه لا يمكن أن يكون هناك سلام مستدام بدون عدالة.

وكما قالت المدعية العامة، فإن أمام السلطات السودانية الجديدة فرصة للبرهنة على التزامها بالقانون الدولي واحترام حقوق الإنسان من خلال الامتثال لالتزاماتها الدولية بموجب القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥). ولهذا السبب، نشجع السلطات الجديدة في السودان على التعاون بشكل كامل مع مكتب المدعية العامة لأنه، كما ذكرت للتو، سيكون من الصعب للغاية تحقيق السلام والرفاه الطويلي الأجل لأبناء الشعب السوداني دون تحقيق العدالة لهم.

وتحيط بولندا علما بما أفادت به التقارير عن التحقيقات مع بعض المشتبه فيهم فيما يتعلق بالحالة في دارفور ومحاكمتهم في السودان. ونسلم أيضا بأن السودان تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إجراء التحقيقات مع المشتبه فيهم ومحاكمتهم. ومع ذلك، نلاحظ أيضا، على غرار المدعية العامة، أنه لا توجد حاليا أي معلومات تشير إلى خضوع أي من المشتبه فيهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق أو المحاكمة أمام المحاكم المحلية في السودان عن الجرائم التي يُزعم ارتكابهم لها في مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ولذلك، نتفق على وجوب بقاء مذكرات توقيف المشتبه فيهم الخمسة في الحالة في دارفور نافذة وتزويد المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها محكمة الملاذ الأخير إذا لم يحقق السودان العدالة الحقيقية للضحايا في دارفور أو لم يتمكن من تحقيقها، بالدعم الذي تحتاج إليه، بما في ذلك إلقاء القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم لضمان محاكمات منصفة وفعالة بما يتسق مع ولايتها.

ونلاحظ عددا من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالحالة في دارفور في الأشهر الأخيرة. ويجدر الثناء على توقيع إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض، والاتفاق اللاحق للأطراف، في جملة أمور، على وقف لإطلاق النار وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية إلى مناطق النزاع الدائر في السودان، بما في ذلك في دارفور. وينطبق الشيء نفسه على ما أفادت به التقارير عن اجتماعات رئيس الوزراء حمدوك مع السيد عبد الواحد النور وزيارة رئيس الوزراء إلى دارفور، بما في ذلك مخيمات المشردين داخليا. ونعرب عن تقديرنا الكبير لاتخاذ تلك الخطوات.

بيد أن الحالة الأمنية العامة في دارفور لا تزال متقلبة. فقد أفادت التقارير، للأسف، باستمرار الاشتباكات في منطقة جبل مرة بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، الذي لم ينضم إلى عملية محادثات السلام حتى الآن. ويساورنا قلق بالغ إزاء ما تفيد به التقارير عن تزايد الإجرام في دارفور، بما في ذلك ضد النساء والأطفال، ولا سيما في مخيمات المشردين داخليا، وأعمال العنف ضد الذين يحاولون العودة إلى مناطقهم الأصلية هناك. ولا يزال استمرار ارتفاع أعداد المشردين داخليا مدعاة للقلق. ونكرر إدانتنا لاستهداف السكان المدنيين، ولا سيما أشد الفئات ضعفا، ونحيط علما بالولاية البالغة الأهمية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي تشمل حماية المدنيين والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان. وتدعو بولندا أطراف النزاع في دارفور إلى وقف الأعمال العدائية والعنف والاحترام التام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلا عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وكما كررنا في عدد من المناسبات، إن احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ليس اختياريا بل أحد الالتزامات القانونية الدولية.

وتتشاطر بولندا الأمل في أن تسعى السلطات الجديدة في السودان إلى تحقيق السلام والعدالة، وبدء فصل جديد من التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعية العامة. ونكرر الدعوة مجددا للجميع إلى تقديم الدعم الكامل للسلطات في السودان، ومكتب المدعية العامة وجميع الجهات المعنية الأخرى التي تعمل بغية كفالة السلام والمساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور. ونشيد بالشعب السوداني، ولا سيما الضحايا والشهود في دارفور، فأقل ما يستحقه هو التضامن والمسؤولية والالتزام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أود أن أتوجه بالشكر للمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على إحاطتها. وتتيح الإحاطة اليوم فرصة هامة للتنويه بالتطورات الإيجابية في السودان خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الشروع في إقامة سلام عادل وشامل ومعالجة الشواغل الطويلة الأمد المتعلقة بحقوق الإنسان في السودان.

وعندما اجتمعنا مع المدعية العامة بشأن هذا البند في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8554)، شعرنا بالقلق إزاء تجاوزات قوات الأمن ضد المتظاهرين المسالمين ولم نكن متأكدين من المسار الانتقالي الذي سيسلكه السودان. ويسرنا أن نجتمع اليوم، بعد ثمانية أشهر من الإطاحة بالرئيس عمر البشير، في أول إحاطة منذ إنشاء حكومة انتقالية تقودها قوى مدنية. ونشعر بالتفاؤل إزاء الخطوات الملموسة التي تتخذها الأطراف في السودان لبناء مستقبل أكثر استقرارا وأمنا واحتراما لحقوق الإنسان. فتشكيل حكومة انتقالية تقودها القوى المدنية هذا الصيف وتوقيع إعلان جوبا لإجراءات بناء الثقة والتمهيد للتفاوض في أيلول/سبتمبر والمفاوضات الجارية بين الحكومة وقوات المعارضة المسلحة، كلها أمور تزيد من فرص تحقيق سلام دائم في جميع أنحاء السودان. وقد سررنا أيضا بتعيين نساء في مناصب قيادية رئيسية، بما في ذلك تعيين أول امرأة رئيسة قضاة في السودان. ولا شك أن ضمان إدماج المرأة ومشاركتها في جميع فروع الحكومة أمر حيوي لمستقبل السودان.

وللإطاحة بعمر البشير – أحد رموز الإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وغيرهما من الفظائع – آثار ملموسة ورمزية على حد سواء. فهذا لا يعني أنه لم يعد بوسعه التخطيط لهذه الجرائم البشعة ضد شعبه فحسب، بل يجعل الضحايا في السودان يدركون أنه لا يمكن تأمين البقاء في السلطة إلى أجل غير مسمى عن طريق العنف. وقد تشرفت الولايات المتحدة باستضافة رئيس الوزراء حمدوك في واشنطن العاصمة في أوائل كانون الأول/ديسمبر – وهو أول رئيس لدولة السودان يزور واشنطن منذ أكثر من ثلاثة عقود. وخلال الزيارة، أعلنت الولايات المتحدة قرارها برفع مستوى التمثيل الدبلوماسي في الخرطوم واستئناف تبادل السفراء مع السودان. وقد فسر الوزير بومبيو أسباب القرار بقوله أن رئيس وزراء الحكومة:

> ”أظهر التزاما بإجراء مفاوضات السلام مع جماعات المعارضة المسلحة، وأنشأ لجنة للتحقيق في أعمال العنف ضد المتظاهرين وتعهد بإجراء انتخابات ديمقراطية“.

ويضع الإعلان الدستوري تحقيق العدالة في صميم العملية الانتقالية ملتزما بكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوداني منذ بدء نظام البشير وتطوير النظام القضائي وتعزيز الإصلاح القانوني لضمان المساواة للجميع بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق. وقد شهدنا علامات إيجابية تشير إلى أن رئيس الوزراء وحكومته لن يغفلا حقوق الضحايا في دارفور. وقد بعثت زيارة رئيس الوزراء في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر إلى دارفور، بما في ذلك لمخيمات المشردين داخليا، برسالة قوية لكل من ضحايا العنف في الماضي ومرتكبيه. ونحث الحكومة على الوفاء بوعودها ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع من أجل تهيئة الظروف التي ستتيح للناس العودة إلى ديارهم.

وهناك البعض في السودان ممن يستحقون أن يمثلوا أمام العدالة أكثر من عمر البشير. وفي حين أننا نشعر بالتفاؤل إزاء إدانته في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، نلاحظ أن التهم أكثر تركيزا على الفساد وغسل الأموال. وكما قلنا على مدى أكثر من عقد من الزمن، لن يكون هناك سلام دائم في السودان ما لم تتم المساءلة الحقيقية عن جميع الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب السوداني. وحتى الآن، لم يُساءل أحد عن وفاة حوالي ٣٠٠ ٠٠٠ شخص في دارفور أو تفشي العنف الجنسي أو نهب المنازل وحرقها. ويجب أن يخضع الأشخاص الذين يتحملون

القدر الأكبر من المسؤولية عن الجرائم التي وقعت في النزاعات في دارفور والمنطقتين الأخريين للمساءلة عن أعمالهم، بما في ذلك عن طريق ضمان أنه ليس لديهم أي سلطة تمكنهم من السطو على مستقبل السودان. والولايات المتحدة ملتزمة التزاما راسخا بدعم الجهود السودانية الرامية إلى ضمان العدالة وتشجيع إجراء حوارات وطنية مفتوحة وشاملة للجميع حول الكيفية التي يمكن بها لآليات العدالة الانتقالية تيسير الحقيقة والعدالة والمصالحة والتعافي.

وفي حين أننا نؤيد تحقيق العدالة فيما يتعلق بالانتهاكات السابقة، فإننا نشعر بالقلق إزاء التقارير عن استمرار العنف. فقد أدى القتال بين قوات الأمن وجيش تحرير السودان – فصيل عبد الواحد في شمال منطقة جبل مرة إلى تشرد أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص وما زال العنف الجنسي يشكّل واقعا مظلما للكثيرين. وما أعمال العنف والاعتداءات سوى تبعات للتحديات التي لم تحل بعد في السودان، بما في ذلك ضعف النظم السياسية والقضائية التي فشلت في ضمان المساءلة على جميع المستويات، فضلا عن عدم وجود اتفاق سلام دائم في دارفور. ونحن ملتزمون بدعم السودان في تلك المساعي. ولطالما كانت الولايات المتحدة وستظل مؤيدا قويا لكفالة المساءلة الهادفة وتحقيق العدالة لضحايا الفظائع من خلال وضع الآليات المناسبة. ويجب أن يمثل مرتكبو الجرائم الفظيعة أمام العدالة، ولكن علينا أيضا أن نتوخى الحذر في التعرف على الأداة المناسبة للتعامل مع كل موقف.

وختاما، يجب أن أعيد تأكيد موقفنا الثابت والمبدئي المعارض لادعاء المحكمة الجنائية الدولية أي ولاية قضائية لها على رعايا الدول التي ليست طرفا في نظام روما الأساسي دون إحالة للحالة المعينة من قبل مجلس الأمن أو الحصول على موافقة تلك الدول. وعليه، فإن شواغلنا إزاء المحكمة الجنائية الدولية والوضع في أفغانستان معروفة جيدا. ومع ذلك، لا يقلل موقفنا من المحكمة الجنائية الدولية بأي حال من الأحوال من التزام الولايات المتحدة بدعم المساءلة عن الجرائم الفظيعة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد صديق (السودان): شهِد السودان منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تطورات إيجابية لافتة تؤسس لواقع سياسيي جديد سيفضي بلا شك إلى تأسيس نظام تسوده قيم الحرية والعدالة وسيادة حكم القانون، حيث بدأت بالفعل مسيرة جادة لترسيخ بنية مستدامة لحكم مدني ديمقراطي ؛السيادة فيه للشعب والممارسة فيه محكومة بالقانون، إطارها عدالة لا مجال فيها للإفلات من العقاب والمساءلة لبنتها، والتقاضي متاح فيها ومحمى والأحكام فيها نافذة، وسياجها حرية تَحترِم حقوق الإنسان؛ ترعى الطفل وتحميه، تُمكّن للمرأةِ وتنصفُها ،تهتم بالشاب وتسمعه؛ تُعتني بالمسنِ وتؤويه. تَكفُل ذوي الاحتياجات الخاصة وتحميهم، ومساواةَ عنوانها مواطنة كاملة غير منقوصة كأساس للحقوق والواجبات، الأولوية فيها للمتأثرين بالحرب والنزاعات، شهداء وجرحى ومفقودين ونازحين ولاجئين.

إنه لمن حسن الطالع أن يصادف يوم غدٍ التاسع عشر من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ الذكرى السنوية الأولى لثورة الشعب السوداني ضد الظلم والقهر والدكتاتورية توقا للحرية والكرامة والعدالة والعيش الكريم، ثورة لا تزال جذوتها مشتعلة تنادى بالسلام والحرية والعدالة. فالعدالة باعتبارها هدفاً رئيسياً من أهدافِ الثورة المباركة قوامها وسنامها منع الإفلات من العقاب وضمان المساءلة والانتصاف للضحايا.

لقد عاني موطنو دارفور خلال الفترة السابقة وعلى وجه الخصوص إبان النظام الحاكم السابق، فأصبحت دارفور مسرحاً للاقتتال والدمار والفناء ومرتعاً للفتن والتآمر، فتعطلت قدرات

الإنسان وأُهدرت حقوقه واُستنزفت موارده وزُيفت أرادته فأصبح هائماً على الأرض ما بين مهاجر ولاجىء ونازح. ولا يزال أكثرهم يرزح تحت وطأة التهميش والتخلف بكل أشكاله وصنوفه؛ المتمثلة في الفقر والجوع والمرض. لذلك فإن الحكومة الانتقالية وضعت دارفور وأهلها في أول سُلم أولويات المرحلة بتحقيق السلام الكامل والعادل والمستدام بما يعنى إرجاع النازحين إلى قراهم طوعاً، وحل مشكلة الأراضي والحواكير، وإنفاذ أهداف الثورة في العدالةِ والمحاسبةِ والقصاص.

فبدأت جولات الحوار حول السلام المستدام. حيث وقّع المجلس السيادي وائتلاف الجماعات المسلحة في جميع أنحاء السودان ، بما في ذلك في دارفور، القوى الثورية، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، إعلان جوبا الذي أشرتم إليه لإجراءات بناء الثقة والتحضير للتفاوض. وإعلان جوباهو ذلك الإعلان الذي حدد خريطة طريق شاملة لمعالجة النزاع في جميع أنحاء السودان بهدف الوصول إلى اتفاقيات سلام مستدامة. والآن تشهد جوبا عاصمة جنوب السودان منذ العاشر من كانون الأول/ديسمبر الحالي انطلاق المفاوضات المباشرة بين الطرفين، بهدف إنهاء الحرب في إقليم دارفور وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وتم تحديد التوقيع على إعلان جوبا لحسن النوايا لفترة شهرين تنتهي في الخامس عشر من شباط/فبراير ٢٠٢٠ تأكيدا من وفود التفاوض في الحكومة والحركات المسلحة على رغبتها الجادة والصادقة في التوصل لاتفاق سلام ينهي سنوات من الحرب والنزاع المسلح تلبية لتطلعات الشعب السوداني في أقرب وقت ممكن.

واستهل رئيس الوزراء د. عبد الله حمدوك جولاته في دول الجوار بحثا عن السلام، فبدأ بجوبا عاصمة جنوب السودان، ثم مصر ثم إريتريا وبالأمس القريب زار الشقيقة تشاد والتقى بقيادة النضال المسلح بغرض توسيع دائرة السلام في دارفور. وقام سعادته بإجراء لقاءات عدة مع أغلب قادة المعارضة المسلحة خلال الأربعة أشهر السابقة، بمن فيهم عبد الواحد محمد نور الذي التقاه في باريس العاصمة الفرنسية. وفي ذات الصعيد زار فخامة رئيس الوزراء في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩ بعض معسكرات النازحين في دارفور واستمع لمواطنيه وتحاور معهم مبشرا لهم بعهدٍ جديد، السلام المستدام فيه أولوية والانتصافِ لهم عدالة أولوية، والعيش الكريم والرخاء أولوية أيضا.

القضاء السوداني انتهى بالفعل من محاكمة الرئيس عمر البشير – المحبوس في سجن كوبر منذ ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ م – في أولى قضايا الفساد المرفوعة ضده. وقضت المحكمة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ بحبس البشير في دار الإصلاح الاجتماعي لمدة عامين داخل السجن نفسه وذلك في ختام محاكمة انطلقت في آب/أغسطس الماضي. وأدين الرئيس المعزول بالثراء الحرام والتعامل بالنقد الأجنبي. ووفقا لبيان النيابة العامة الذي أصدرته في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ فإن هذه أول قضية يقدم فيها رأس النظام السابق للمحاكمة، وتنتظره، أكرر وتنتظره، أعداد أخرى من القضايا تحت المادة (١٣٠) من القانون الجنائي السوداني، القتل العمد وكذلك تهم أخرى ذات صلة بالجرائم ضد الإنسانية وجرائم تقويض النظام الدستوري. وتباشر النيابة العامة التحقيق معه وبقية المتهمين: عبد الرحيم محمد حسين وأحمد هارون في هذه القضايا الجنائية ذات الصلة بالانقلاب على نظام الحكم المدني في العام ١٩٨٩ وجرائم جنائية غيرها. فهناك على الأقل الآن أكثر من خمس قضايا أخرى يجرى فيها التحقيق، والأهم فيها بطبيعة الحال الجرائم المرتكبة في حق بنى شعبنا في ولايات دارفور والتي تشكّل أولوية قصوى في برنامج الحكومة للعدالة الانتقالية.

فلا يوجد سلام مستدام بدون عدالة ناجزة. فالانتصاف للضحايا ليس شعارا يُلبس ولا كلماتٍ تقال؛ بل يجب أن يكون خطوات ملموسة ومعلومة ومعلنة ترضى الضحايا والمكلومين. وتقع على عاتق حكومتنا الانتقالية بالتأكيد مسئولية منع سياسة الإفلات من العقاب عبر إجراءات وطنية ذات مصداقية، لأن

الفشل في منع الإفلات من العقاب يشجع على ارتكاب انتهاكات جديدة من قبل نفس الأشخاص ويشجع الآخرين على التفكير بأنهم لن يتعرضوا للعقاب. ونُذكّر هنا أن حكومة الثورة قامت بتعيين قاضية ذات كفاءة وقدرة وحسم، رئيسةً للقضاء في السودان، كأول أمرآة تعتلى مثل هذا المنصب ليس في السودان فحسب بل في غالب دول منطقتنا.

من الجيد اعتراف التقرير الذي قدمته السيدة بنسودة بالتحسن المضطرد للأحوال في دارفور، خاصة وقد أوصت التقارير المعتمدة من مجلس السلم والأمن الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة باستمرار خروج البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حسب الإطار الزمني المتفق عليه، والشروع في الخطوات اللازمة لتحقيق الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام والاستقرار في دارفور. لكن تأكيداً على جدية الحكومة في معالجة ملف السلام في دارفور بكل جوانبه، طلبت الحكومة السودانية التمديد للبعثة لعام إضافي، لإتاحة الزمن الكافي لترتيب الأوضاع على الأرض لإيلاء ملف السلام ما يستحقه من وقت وعناية؛ وللشروع في معالجة جذور المشكلة انتصافاً للضحايا والمظلومين، شهداء ومفقودين، نازحين ولاجئين، إنساناً وأرضاً.

بعد نجاح ثورة كانون الأول/ديسمبر، يفتح السودان للتاريخ صفحة جديدة قوامها التعاون والتنسيق مع المجتمع الدولي في هذا الملف الهام؛ ولا تنفك بلادي تبذل جهوداً مقدرةً في مجال تعزيز وتحسين حالة حقوق الإنسان في السودان، وكُلل ذلك بالتوقيع في ٢٥ أيلول/سبتمبر الماضي على اتفاق لفتح مكتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ليس في العاصمة الخرطوم فحسب، بل سيتم افتتاح مكاتب ميدانية في كل من ولايات دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وشرق السودان. ويأتي ذلك استجابة لما ورد في الوثيقة الدستورية التي تشكّلت على أساسها الحكومة الانتقالية في السودان واستجابةً لتطلعات الشعب السوداني في بناء دولة وطنية ديمقراطية حديثة أساسها حقوق الإنسان.

ختاماً، نؤكد أنّ مسألة مكافحة الإفلات من العقاب تمثل مقصداً من مقاصد تحقيق العدالة، وهي ليست محل خلاف، وتمثل – كما أسلفنا – أحد أهم أولويات ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة وأحد أهم عناصر تحقيق السلام في ربوع بلادنا، وتندرج في المقام الأول ضمن مسؤوليات الأجهزة العدلية والقضائية الوطنية المعنية. ومن هذا المنطلق، نؤكد أن لحكومة السودان الانتقالية قناعة راسخة والتزاماً قوياً بمكافحة الإفلات من العقاب، وبدأت بالفعل مسيرتها الجادة لإغلاق هذا الملف نهائياً بصورة ترضي ضمير الأمة والشعب السوداني، خاصة ضحايا دارفور وذويهم. فلا مجال لتمكين أي شخص – أياً كان – من الإفلات من العقاب والمساءلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.